الحركة الوطنية المغربية 1912–1937م

د. فادية عبد العزيز القطعاني
قسم التاريخ–كلية الآداب والعلوم – سلوق
جامعة بنغازي

مقدمـــــــة:

في القرن التاسع عشر بالذات، ضاقت أغلب بلدان القارة الأوروبية بسكانها وبفائض منتجاتها، ما تولدت عنه الحاجة إلى انتهاج سياسة التوسع الاستعماري والهجرة خارج هذه القارة.وكان يوازي هذا الوضع تطور في الرأسمالية الأوروبية، تمثل في ثلاثة أدوار متتابعة: رأسمالية تجارية، رأسمالية صناعية، دور المصارف والوكالات المالية في منح القروض والسندات المالية. وما يهمنا منها هنا أن أوروبا كانت تتوسع بحثاً عن أسواق جديدة لتحقيق غايتين: أولاهما تصريف الإنتاج التجاري، لتأمين مبيعات تفوق إمكانيات الإنتاج، وثانيتهما البحث عن مصادر لتزويد مصانعها بالمواد الأولية، لضمان تنمية الإنتاج واستمراره. وقد نشأت

غاية ثالثة هي الاستيطان، من أجل إنشاء مشاريع اقتصادية كاملة في تلك البلدان لصالح أوروبا، وكان يشترك في هذه العمليات الاقتصادية أعداد هائلة من التجار وأصحاب الأموال ووكلاء الشركات والمصارف[1].

وبقدر ما كان الهاجس الإستراتيجي والاقتصادي هو المهيمن على الحركة الاستعمارية، فإن همها المركزي كان اختراق الإنسان في فكره وثقافته ولغته، وإجمالاً في كل ما له صلة بكينونة وجوده وشخصيته. تلك هي الملامح التي جعلت من التوسع الاستعماري ظاهرة تاريخية فريدة من نوعها، قلما تماثلها حركة، من حيث سلبية النتائج وعمق التأثير في مستقبل المجتمعات المستعمَرة ونمائها وتطورها.لم تشذ فرنسا عن الخطوط التي رسمتها الظاهرة الاستعمارية في أوربا . من هذا المنظور تأسست استراتيجية الاستعمار الفرنسي للمغرب سنة 1912[2]هذا البحث يحاول تتبع الحركة الوطنية المغربية خلال الفترة 1912 – 1937 للوقوف علي الكيفية التي واجهت بها الحركة الوطنية الاحتلال الفرنسي خلال هذه المرحلة و ماذا كان رد فعل المستعمر إزاءها، ذلك سيتم من خلال المحاور التالية :

أولاً– التنافس الأوروبي الاستعماري على المغرب وردود الفعل إزاء ذلك.

ثانياً– ظروف انفراد فرنسا باستعمار المغرب.

ثالثاً– استراتيجية الاحتلال الفرنسي في المغرب

رابعاً– الحركة الوطنية في المغرب وتطورها في المضمون والمنهجية.

أولاً – التنافس الأوروبي الاستعماري على المغرب وردود الفعل إزاء ذلك:

في سنة 1587 تحولت ليبيا وتونس والجزائر، بقرار من الباب العالي، إلى ثلاث "إيالات"، مدمجة في الدولة العثمانية، ثم انتزعها الاستعمار الغربي من العثمانيين بعد ذلك. وكانت المدة الإجمالية التي فقدت فيها الأقطار الثلاثة استقلالها تربو على أربعمائة عام.

أما المغرب فقد ظل وحدة مستقلة في المنطقة، ولكن تحت جدلية السلام والحرب أحياناً ضد العثمانيين، إما دفاعاً عن وحدة ترابه، أو ضد الاستعمار الغربي، دفاعاً عن استقلاله. وهكذا لم يعرف المغرب بدوره تجربة الاحتلال الأجنبي إلا متأخراً في بدايات القرن العشرين، ولمدة قصيرة نسبياً (1912–1956)، وظلت التقاليد السياسية والاجتماعية أثناءها في بواديه ومدنه عسكرياً أو مدنياً، رافضة ومقاومة للاستعمار.

وعلى الرغم من أن المغرب تمكن من خلق نوع من التوازن السياسي والاجتماعي على امتداد القرون الفاصلة بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر (مرحلة ما قبل الرأسمالية) ، إلا أنه بحكم طبيعة موقعه الجغرافي والاستراتيجي على البحر المتوسط ،فقد كان مثاراً للأطماع العديدة والمنازعات من أجل بسط النفوذ على هذه الرقعة جغرافياً وبشرياً واقتصادياً.نتيجة لهذا وجد المغرب نفسه أمام جملة من التحولات، تعد بالضرورة محصلة تطور قوى الإنتاج الرأسمالية الذي شهده القرن التاسع عشر، وكانت في حالة انتقال لمجالات وفضاءات غير أوروبية بشكل يتلاءم وشروط نموها العام[3]. وقد كان الهاجس الأوروبي في هذه المرحلة هو الحصول على الامتيازات والضغط على سلاطين المغرب، لتوسيع دائرة امتيازاتهم عن طريق معاهدات تقنن وتضمن استمرارها وتدعمها[4].

كانت الامتيازات والمعاهدات التي ارتبط بها المغرب مع الدول الأوروبية تهدف، في واقع الأمر، إلى بسط النفوذ الأجنبي في البلاد، فبموجبها تمكنت الدول الأوروبية[*] من الحصول على حرية الاستيطان، وضمانات الأمن والتنقل والاتجار، وحرية الاستيراد والتصدير، والتحكم في الرسوم الجمركية، وضمان الحصول على الخدمات المادية والبشرية والخدمات التجارية المقدمة من الحكومة والخدمات المقدمة من الجانب الشعبي[5].

كان أول امتياز خطير لدولة أجنبية هو معاهدة الصلح التي عقدها السلطان سليمان (1792–1822) مع أسبانيا، التي تنص على أن المنازعات التي تنشأ بين مراكشي وأسباني في

الأراضي المراكشية يحدد اختصاص القضاء فيها تبعاً لقاعدة "المدعي يتبع محكمة المدعى عليه"، ومعنى ذلك خضوع المراكشي المسلم لقاض أجنبي غير مسلم، ولقانون أجنبي داخل بلاده. وما لبثت أن أضيفت إلى هذا الامتياز امتيازات أخرى أعطيت للدول الأجنبية الواحدة تلو الأخرى[6]، ومن المعاهدات التي أبرمها المغرب مع بريطانيا عام 1856، تلك التي تقرر فيها، سريان نظام الحماية protectoratعلى المراكشيين الذين يعملون في خدمة الاجانب [7].

لقد تجلى في نصوص المعاهدات التي عقدت مع القوى الأوروبية الضعف الذي أصبح ملازماً للمغرب، منذ انصياعه لمقررات مؤتمر فيينا (1815) ومؤتمر إكس لاشابل (1819) والقاضية بإنهاء القرصنة في البحر المتوسط، والتخلي عن سياسة الجهاد البحري، ومنع رجال البحر من المغاربة من الاحتكاك بالسفن المسيحية. ولم يكتف السلطان سليمان بالإذعان فقط، بل قام ببيع سفنه إلى الجزائر وطرابلس، وجرد ما بقي منها من أدوات الحرب، كما فرض العزلة على المغرب، وحدد للتجار الأوروبيين موانئ للإقامة فيها، ومنعهم من دخول المغرب، وذلك في إطار عدم الرغبة في دخول صراع مع أوروبا[8].

وفي عهد السلطان عبد الرحمن [1822-1859] كان من الصعب الاستمرار في حالة العزلة التي فرضها سلفه سليمان، لا سيما أن الأزمة المالية التي أصابت المغرب سنة 1825، نتيجة القحط، كانت أحد الأسباب التي جعلت السلطان عبد الرحمن يعمل على تقوية الأسطول للعودة إلى القرصنة، لكنه اصطدم بالسفن الإنجليزية والنمساوية، إذ قصفت السفن الإنجليزية طنجة عام 1828، كما ضرب الأسطول النمساوي العرائش وأصيلة وتطوان[9].

هكذا، إزاء قوة أوروبا الآخذة بالتطور، والضاغطة بفعل نموها الرأسمالي والعسكري، تبين ضعف وانكسار المغرب، وخاصة أنه بحكم طبيعة موقعه الاستراتيجي فرض عليه أن يتفاعل ويتأثر بأوروبا، مركز الحضارة يومئذ، فوجد نفسه أمام جملة من التحولات، مرتبطاً بتياراتها، وواقعاً تحت ضغوطها، غير أنه كان دون المستوى من حيث القوة والحجم، مما جعله

يقف عند حد الدفاع وردة الفعل، لا سيما أن هذه المرحلة التاريخية كانت تشهد تصاعد وتيرة مطالبة قوى الاقتصاد الرأسمالي الأوروبي بالإصلاح(*) وتطوير المؤسسات، كحل للمسألة الشرقية[10]. وكان المغرب، كغيره من البلدان الواقعة تحت الضغط الأوروبي، معنياً بهذا الأمر. لهذا شرعت الحكومة في المغرب في القيام بمحاولات من أجل إصلاح الدولة، وتقوية أسسها الاقتصادية والإدارية والعسكرية. وقد تصدر الأخير مشهد الإصلاح لما له من أهمية في مجال الأمن والحدود والوحدة الترابية(11)0

لقد كان الإصلاح في عهد السلطان حسن(*) [1873–1894] محاولة للخروج من مأزق الاستعمار، ووسيلة لاسترجاع القوة والمكانة التاريخية من خلال العمل على استغلال التنافس الاستعماري لحماية بلاده، لا سيما أن فرنسا احتلت في عهده الجزائر في سنة 1830، وتونس في 1881، وكانت تريد استكمال سيطرتها على شمال أفريقيا وتحكمها في غرب المتوسط، من مضيق مسينا حتى مضيق جبل طارق[12].

لقد تصور السلطان حسن أنه بالاستفادة من التنافس الأوروبي على بلاده ربما يتمكن من إبعاد الأخطار عنها. ولهذا عمل على إفساح المجال لألمانيا المنتصرة على فرنسا في حرب 1870، لتدخل بقوة في المغرب دبلوماسياً وعلمياً وتجارياً، فحصلت على مكاسب أصبحت بها تنافس فرنسا وإنجلترا[13]. ولكن ما حدث كان عكس التوقعات؛ إذ استمر الصراع الاستعماري على المغرب، على الرغم من العمل على مساواة الدول الأجنبية في حقوق الامتيازات للتخلص من تفرد فرنسا بالمغرب، فقد زاد تدخل الأجانب، ولم تتوقف فرنسا عن تدخلها في شؤون المغرب حتى احتلته[14] . مع أن مرحلة الإصلاحات في المغرب حققت نتائج محدودة، إلا أنها لم تصل حد المبادرة لمجابهة المخاطر الخارجية، ولم يتمكن المغرب من تحقيق التصالح المطلوب للمرحلة. إضافة إلى ذلك كان الوضع الدولي يشهد تصاعداً في حركات التوسع والاستعمار وكل أشكال التنافس على فضائه الجغرافي ومجالاته الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية. وفي الصورة العامة لهذا التنافس ظلت هيمنة كل الدول الأوروبية محدقة بالمغرب حتى مطلع القرن العشرين؛ إذ عملت كل دولة على حدة من أجل الحصول على امتيازات، بموجب المعاهدات والمواثيق الدولية(15) . من هذا المنطلق لم تكن غاية القوى الأوروبية، عندما نصحت المغرب بإدخال الإصلاحات على مؤسساته وقطاعاته الأساسية، نشر التطور والحداثة، باعتبارها صاحبة الريادة في هذا المضمار، وأن رسالتها الحضارية تحتم عليها ذلك، بقدر ما كان الهدف هو تأهيل المغرب وتجهيزه للاندماج بالمنظومة الرأسمالية (16).

هكذا أوجد فشل تجربة الإصلاح في المغرب، إلى جانب عوامل أخرى، المبرر للتدخل الفرنسي، فما هي هذه العوامل التي أدت إلى استعمار فرنسا المغرب؟

ثانياً – ظروف انفراد فرنسا باستعمار المغرب:

كان احتلال فرنسا الجزائر عام 1830 إيذاناً ببداية النهاية لاستقلال المغرب، فقد بدأت بوادر الأزمة في العلاقات المغربية الفرنسية خلال عهد السلطان عبد الرحمن [1822-1859]، على الرغم من محاولته إقامة علاقة طيبة مع فرنسا ومنحها حق الدولة الأكثر رعاية في عام 1825. لقد بدأ التوتر عندما طالب أهالي منطقة تلمسان بالانضمام إلى المغرب، هربا من الاحتلال الفرنسي. وبعد جدال وفتاوى، حتى لا يصطدم سلطان المغرب بالسلطان العثماني، لأن الجزائر كانت تابعة للأخير. قبل السلطان عبد الرحمن بيعة أهل تلمسان، وعين عليها ابن عمه سليمان والياً. لكن العثمانيين وحلفاءهم من القبائل رفضوا الانضمام إلى المغرب، كما أن احتلال الفرنسيين وهران قد ضاعف من حرج موقف سلطان المغرب؛ إذ أنذر الفرنسيون المغرب بعدم التدخل في شؤون الجزائر، مهددين بقصف طنجة. وقد وقفت بريطانيا بجانب فرنسا، حتى تفوت عليها الفرصة لاحتلال المغرب، فما كان من السلطان عبد الرحمن إلا أن سحب قواته من تلمسان[17]. لكن الأزمة عادت من جديد، عندما دعم السلطان عبد الرحمن حركة جهاد الأمير

عبد القادر الجزائري ضد فرنسا، كما أيده المغاربة، وصدرت الفتاوى بمساعدة عبد القادر وتقديم المال والسلاح له. وعندما زاد ضغط الفرنسيين على عبد القادر لجأ إلى الأراضي المغربية، حيث تابع حركة المقاومة، وكان المغاربة يساعدونه. وعندئذ شنت فرنسا غارات عسكرية على الحدود المغربية وبالتحديد على منطقة وجدة ، كما أقاموا مركزاً عسكرياً في لالا مغنية وهى منطقه حدودية بين الجزائر والمغرب . وإزاء ذلك أرسل السلطان قواته إلى الحدود مع الجزائر، وكأنه يستعد لمحاربة الفرنسيين، فما كان من بيجوBugeaud القائد الفرنسي في الجزائر إلا أن أرسل إنذاراً لحاكم وجدة ، طالباً منه طرد عبد القادر الجزائري، وتسريح الجيش المغربي المرابط على الحدود. بيد أنه لم ينتظر الرد، فأرسل القوات الفرنسية لاحتلال وجدة.

أدى تطور الأوضاع العسكرية في المنطقة إلى نشوب معركة بين القوات الفرنسية والقوات المغربية، بقيادة السلطان عبد الرحمن، انتهت بهزيمة الجيش المغربي عند وادي إيسلي، غرب وجدة، في 14 أغسطس 1844، كما قامت فرنسا بمهاجمة ميناء طنجة في الأشهر اللاحقة.

كانت فرنسا قادرة على الاستمرار في التقدم، ولكن إنذاراً بالحرب من إنجلترا جعلها تتراجع، وتقف عند إجراء مفاوضات، انتهت باتفاقية، طنجة في 10 سبتمبر 1844.ثم اتفاقية لالا مغني في 18 مارس 1845(18) .

وبالعودة إلى نصوص هاتين الاتفاقيتين، تتضح حقيقة تأثير هزيمة إيسلي 1844 على المغرب؛ إذ أدت إلى إضعافه، ومهدت الظروف لإدماجه في المنظومة الأوروبية، ومعاقبته للقضاء على روح التضامن والتعاون، وخلق قطيعة(*) بين المغرب والمقاومة الجزائرية، وهو ما أكدت عليه اتفاقية لالا مغنية 1845، التي نصت على عدم مساعدة الأمير عبد القادر، واعتباره خارجاً عن القانون في حالة وجوده فوق التراب المغربي، وتحديد جنود الحدود، ومعاقبة أولئك

الذين شاركوا في الحرب ضد فرنسا مع الإبقاء على الحدود كما كانت عليه خلال العهد العثماني[19].

عرف المغرب مرحلة جديدة من التدخل الأوروبي بعد هزيمته في إيسلي 1844، وفي حرب تطوان 1859-1860 – كما سنرى- حدث تطور في العلاقات الأوروبية المغربية، وصار في استطاعة أي جيش أوروبي، مهما كانت قوته، أن يتوغل في قلب المغرب، دون أن يجد من يصده، إلا بتهديد من دولة أوروبية أخرى، كما سبق أن رأينا تهديد إنجلترا لفرنسا. ومع ذلك فقد كانت المؤشرات تشير إلى أن فرنسا هي المرشحة الأكثر حظاً في احتلال المغرب، وذلك بحسب ما ورد على لسان أوجين إتيان Eugene Etienne، نائب منطقة وهران في البرلمان الفرنسي، حين قال: "إن لفرنسا في المغرب حقوقاً وواجبات تفوق ما لغيرها من الدول الأخرى، وإن الأساس الأول لحقوقنا هو الجزائر، فالجزائر قادتنا إلى تونس، وينبغي أن تقودنا إلى المغرب. وهذا ما يسمح لفرنسا بأن تبسط نفوذها على الزاوية الغربية من الشريط الساحلي الجنوبي للبحر المتوسط. ومن الجانب التجاري، جعل المجهود الفرنسي منطقة وهران مستودعاً للبضائع الفرنسية الموجهة للمغرب، مع ربط المنطقة بالموانئ الفرنسية، وخاصة مدينة مرسيليا[20].

لقد مثلت هزيمة إيسلي نقطة مفصلية في تاريخ المغرب، فبسببها دخل المغرب في نفق التنازلات وضياع الهيبة. وهذا ما حدث عندما وقع صدام بين المغاربة والأسبان في مدينة سبتة عام 1859، ما لبث أن تطور إلى حرب، بعد أن رفض السلطان محمد بن عبد الرحمن طلب رئيس الحكومة الأسبانية المارشال أودونيل O'Donnell معاقبة المغاربة الذين ثاروا ضد الأسبان، وطلبه توسيع حدود سبتة المحتلة، وإعادة رفع الراية الأسبانيةفيها.هزم الأسبان الجيش المغربي، واحتلوا مدينة تطوان، ثم عقد الطرفان صلحاً في 1861، كانت بنوده بالكامل لصالح أسبانيا، مما اضطر المغرب للاقتراض من إنجلترا لدفع الغرامة المستحقة لصالح إسبانيا[21].

وفى السياق ذاته عقد في عام 1880 مؤتمراً في مدريد ضم 15 دولة، لبحث مسألة الامتيازات التي كان الغرض منها تحطيم دولة المغرب، وترسيخ مواقع القوى الأوروبية فيها، ومد نطاق الامتيازات إلى الدول الأخرى، التي ساهمت في المؤتمر، وهي ألمانيا والسويد والنرويج والدانمارك والبرتغال. وفي سنة 1881 انضمت روسيا، وحصلت على الامتيازات نفسها[22].

حاولت فرنسا من جانبها الاعتراض على عقد هذا المؤتمر، كما أبدت رفضها أي تعديل في نظام الامتيازات، لا سيما مقترح السلطان حسن الأول بإلغاء الحماية القنصلية خارج الموانئ المغربية، لأن ذلك يمس مصالحها الاقتصادية؛ إذ كانت فرنسا تستورد 45% من الصوف المغربي، ومن ثم كانت في حاجة للتعامل مع المحميين من السماسرة والتجار في المناطق الداخلية [23].

وهكذا تمكنت فرنسا، في ختام المؤتمر، من إدخال اتفاقية عام 1863 التي نالت بموجبها امتيازات واسعة في المغرب، أسوة بأسبانيا، بعد انتصارها على المغرب في حرب تطوان 1860–1961[*].في تلك الأثناء، وتعزيزاً لخطتها الإستراتيجيةتجاه المغرب، قامت فرنسا باحتلال تونس في 1881، ثم وجهت اهتمامها إلى الصحراء والواحات، فاحتلت الواحات جميعاً (فجيج، توات، تيديكلت، إيجلي، غرارة) سنة 1900، مستغلة انشغال بريطانيا بحرب البوير[24]، على أساس أن هذا الضم ضرورة لأملاكها الجزائرية. ولحماية التجارة والقوافل وتأمين المنطقة الصحراوية، كما عززت فرنسا من مواقعها ومصالحها في المغرب ببروتوكول 20 يوليو 1901–1902 [25] .

ثالثاً– إستراتيجية الاحتلال الفرنسي للمغرب:

رسم الاستعمار الفرنسي إستراتيجيته المنبثقة عن الشروط المتحكمة في تجربة فرنسا التاريخية، التي طبعت حركتها الاستعمارية، وأكسبتها عناصر التميز. فقدوقع الاستعمار

الفرنسي تحت تأثير المراوحة بين مرجعيتين فكريتين: الأولى الاندفاع في الاحتلال عن التفكير في الاستعمار والتنظير له، والثانية استمرار تأثره بإرثه القديم فكرياً وثقافياً، أو على صعيد الاقتصاد والإدارة المدنية، والاعتزاز بالانتماء لثورة 1789 وقيمها في المساواة والحرية وحقوق الإنسان . كل ذلك عبرت عنه طبيعة المفاهيم المعتمدة ونوعية السياسات الاستعمارية الفرنسية في المغرب: التمدين، التجنيس، الإدماج، السياسة البربرية، الاستيطان، الحماية[26]. ومن الحقائق التاريخية التي لازمت استراتيجية الاحتلال قدرة فرنسا على تلوين سياساتها وتطويعها، كي تتلاءم وترسخ ظاهرة الاستعمار وتوسعها كونياً، وتعدد أطراف المجتمع الدولي، وتغير آليات نظامه، وان كانت جميع السياسات والممارسات تهدف الي ابتلاع الأرض ، وتفكيك قواعد الهوية الوطنية واذابة الشخصية المغربية.[27]

بهذا المعنى كان الاستعمار الفرنسي، في كل لحظة من لحظات تقدمه على طريق التوسع، كان يجدد تفكيره لتوفير الأطر النظرية والصيغ العملية الكفيلة بتثبيت وجوده وضمان استمراره[28]. وقد تجلى تفوق فرنسا في هذا المضمار عندما استطاعت الحصول على امتيازات تجارية ثنائية مع المغرب سنة 1892. ومن موقع التفوق هذا بدأت الدبلوماسية الفرنسية تنفيذ مخططها، فتهيأت لإجراء تسويات تأكدت بإبرام عدة اتفاقات، أهمها بين سنة 1901 و1904، مع كل من إيطاليا وبريطانيا وأسبانيا. أما ألمانيا فقد ظلت فرنسا في توتر معها إلى سنة 1911، بسبب حالة التقارب بينها والمغرب؛ إذ أفسحت هذه الأخيرة لها المجال لتوسيع نشاطها التجاري، وعقد معاهدة سنة 1890، تسمح بانتشار نشاط المؤسسات التجارية الألمانية في معظم أنحاء المغرب، وخاصة بالجنوب المغربي. وسرعان ما احتلت التجارة الألمانية الموقع الثاني بعد بريطانيا[29].

كان توجه الحكومة المغربية لألمانيا يأتي في إطار الاستفادة من الصراع الدولي، لعدم إعطاء فرنسا الفرصة لتنفرد بالمغرب. وأيا ما كان الأمر، فقد استمرت فرنسا في تنفيذ خطة

الاحتلال التي رسم خطوطها وزير خارجيتها ديلكاسيه **Djelkase**، خلال الفترة [1898–1905]، تقوم على التوغل الاقتصادي، واستبعاد تدخل القوى الأوروبية الأخرى، حتى تنفرد فرنسا بالمغرب، ثم تلجأ إلى الحل العسكري، لو أخفق الحلان الآخران.

ولتفعيل هذه الخطة بادرت فرنسا ديلكاسيه Djelkaséإلى عقد الاتفاقات الثنائية مع كل من ايطاليا في عام 1902 وبريطانيا في 1904 و أسبانيا في 1904 وذلك لعزل المانيا التي أخذ نفوذها يظهر في المغرب، كما سعت إلى تعديل القرارات الدولية الواردة بمؤتمر مدريد 1880– سبق ذكره– لصالحها. أثارت التحركات الدبلوماسية الفرنسية والاتفاقات الدولية التي دبرتها ضد المغرب، مخاوف السلطان عبد العزيز 1894–1908 الذي كان يواجه آنذاك معارضة داخلية شديدة ضد التدخل الأجنبي من طبقة العلماء والمحافظين، الذين رأوا في الإصلاحات المفروضة عليهم من الخارج، وبالتحديد من فرنسا، تدخلاً سافراً في شؤون بلادهم، وكانوا يفضلون إجراء الإصلاحات على أيدي مسلمين[30]، أو الحصول على ضمانات دولية تقدمها الدول المشتركة في مؤتمر مدريد[31].

لم تعبأ فرنسا بما كان يجري داخل المغرب من معارضة لسياستها الإصلاحية، وفق ما أعلنه المفوض الفرنسيتالنديه Talndeh في طنجة؛ إذ قال إن فرنسا ماضية في تنفيذ مشروع الإصلاحات في المغرب بأي وسيلة. ولمواجهة هذا التهديد دعا السلطان عبد العزيز [1894–1908] لعقد مؤتمر دولي، لبحث قضية الإصلاحات في المغرب وعلاقات الدول بذلك. وبهذا رأى السلطان تدويل المسألة المغربية، ليتحرر من سيطرة فرنسا وانفرادها بالمغرب.

عقد المؤتمر الدولي في مدينة الجزيرة الخضراء الأسبانية على البحر المتوسط في 16 يناير 1906، بحضور فرنسا وبريطانيا وألمانيا والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية وأسبانيا والمغرب. وقد ناقش المؤتمر سيادة السلطان ووحدة أراضي المغرب والمساواة الاقتصادية للدول الممثلة في المغرب، إضافة إلى قضايا أخرى. وكان الملاحظ على جلسات المؤتمر بروز

الصراعات والأطماع بين الدول المشاركة، مما حوله إلى ساحة لمناورات القوى الاستعمارية الأوروبية، انتصرت فيها فرنسا وحليفاتها[32]. هكذا جاءت قرارات مؤتمر الجزيرة مخيبة لآمال المغرب، فكان الخاسر الوحيد. فعلى الرغم من اعتراف المؤتمر بسيادة السلطان واستقلال بلاده، إلا أنه كرس عملياً وشرعياً النفوذ والوصاية الفرنسية على البلاد.

شهد عام 1907 مزيدا من التدخل الفرنسي في المغرب ، و ذلك اثر مقتل الطبيب الفرنسي موشامب Mushamb، الذي كان جاسوساً فرنسياً في مراكش، فاتخذت فرنسا من هذه الحادثة ذريعة للتدخل العسكري في "وجدة" واحتلالها، وبقاء القوات الفرنسية فيها مؤقتاً.ولم تخل جعبة فرنسا من الذرائع، وخلق المبررات للتدخل في المغرب، فقد كانت إستراتيجية الاحتلال قائمة على التغلغل المنظم لاستكمال تطويق المغرب. ومن ثم كان احتلال الدار البيضاء في 1907، وقبلها وجدة، بمثابة القاعدة التي انطلق منها الفرنسيون للتوسع ، فاحتلوا فاسفي 21 مايو 1911، بعد أن ساعدت السلطان عبد الحفيظ [1908-1912]، بناء على طلبه -الذي كان بإيعاز من المبعوث الفرنسي، حتى يكون دخول القوات الفرنسية شرعياً أمام الدول الأخرى- في فك الحصار الذي ضربه الثوار(*) على المدينة[33].

أدى احتلال فاس إلى تصاعد خطِر في الخلافات الفرنسية-الألمانية، فلئن كانت ألمانيا لم تعترض على احتلال فرنسا وجدة والدار البيضاء في 1907، لحاجتها لرأس المال الفرنسي، لاجتياز أزمتها المالية، فإنها لن تتساهل حيال احتلال فاس. حيث بلغت الخلافات ذروتها بين الدولتين بأزمة "أغادير" سنة 1911. وقد رأى البعض "أن سماء العالم الرأسمالي تلبدت بسحابة محملة بزوبعة إمبريالية، وها هي ذي قوى أوروبية كبرى: فرنسا، ألمانيا، إنجلترا، أسبانيا، تتورط في متاجرة تستهدف تحديد مصير المغرب، وفي الوقت نفسه تحديد أقاليم شاسعة من القارة السوداء"[34].

كانت أزمة أغادير رداً عملياً من قبل الألمان على عدم التزام فرنسا بميثاق مؤتمر الجزيرة 1906، وتنفيذ مقتضياته بتكافؤ بين القوى الأوروبية الأساسية يومئذ. ولهذا أسرعت

ألمانيا بإرسال الطراد الحربي "بانتر" إلى أغادير، التي تقع على الساحل المغربي المواجه للمحيط الأطلسي، بحجة حماية رعاياها وحماية مصالحها التجارية[35].ولتفادي نقد الدول لها أبلغت ألمانيا الدول المعنية بذلك، وبأنها ستسحبه عندما تنتهي الأزمة. وكان تصرف ألمانيا في حقيقة الأمر يهدف إلى الضغط على فرنسا، لتعوضها في أماكن أخرى، بعد أن صعب عليها البقاء في المغرب، في ظل الوجود الفرنسي.في هذه الأثناء لم تكن الدول الأوروبية راغبة في الحرب، وفي الوقت نفسه كانت فرنسا مستعدة للتسوية. ولذلك وبعد مساومات استعمارية بين الدولتين تم الاتفاق في 4 نوفمبر1911. على تنازل فرنسا عن جزء من الكونغو الفرنسي لألمانيا، وضمان المصالح الاقتصادية الألمانية في المغرب، نظير اعتراف ألمانيا بنفوذ فرنسا وحدها في المغرب، وألا تعرقل عمل فرنسا لو أخذت على عاتقها حماية المغرب[36].

بذلك تمكنت فرنسا من إنهاء جميع خلافاتها الاستعمارية مع القوى الأوروبية المنافسة لها في المغرب، ولم يبق أمامها سوى إعلان الحماية عليه، وهو ما هيأت له الظروف الداخلية التي كان يمر بها المغرب، فقد أدركت فرنسا أن السلطان عبد الحفيظ فقد هيبته ونفوذه بين مواطنيه، بسبب ممارسات حكومته الاستبدادية، وتدني الوضع الاقتصادي، وخضوعه للمخططات الفرنسية. كل ذلك أدى إلى فقدان السلطان شرعية منصبه بين أبناء شعبه، باعتباره سلطاناً للجهاد وللمسلمين. ومن هنا كان على فرنسا وضع حد لهذا الوضع، بأن تنهي عملياً استقلال البلاد السياسي والاقتصادي، بفرض حمايتها عليها. وهو ما تم في 30 مارس 1912؛ إذ أجبر السلطان عبد الحفيظ على التنازل عن العرش في 11 أغسطس من العام ذاته.

ضمنت معاهدة الحماية "Protectorat"لفرنسا حق إقامة نظام جديد للإصلاحات الإدارية والقضائية والاقتصادية والمالية والعسكرية، كما منحتها حق احتلال أية أرض مغربية تراها ضرورية للمحافظة على الأمن والتجارة. كما كفلت المعاهدة لفرنسا حق التمثيل الخارجي، وأن ينوب عن فرنسا في المغرب مقيم عام وقائد عسكري. وحصلت فرنسا على حق التصرف بالجزء الشمالي من المغرب لصالح أسبانيا، وجعل طنجة منطقة دولية. وضمن هذا الإطار

عينت فرنسا الجنرال "ليوتي" **Lyautey** مقيماً عاماً في المغرب [1912-1925]، الذي لم يتردد في الدعوة إلى تحديد مفهوم للحماية ويعرفها بأنها "بلاد تحتفظ بكل مؤسساتها وحكومتها، وتدار ذاتياً بأجهزتها الخاصة، تحت الرقابة المجردة من جانب دولة أوروبية، تحل محلها في التمثيل الخارجي، وتتولى إعادة إدارة جيشها وماليتها، وتوجه نفوذها الاقتصادي، دون أن يمس جوهر مؤسساتها ومقومات بنائها الحضاري". لكن ما حدث في الحقيقة هو أن هذا الطرح، بقدر ما أبقى على المؤسسات التقليدية، بقدر ما خلق ثنائية القديم والحديث، وعمقها في أكثر من مجال[37].

من كل ما تقدم، يتبين أن فقدان المغرب لاستقلاله السياسي والاقتصادي لصالح فرنسا (دولة الاحتلال) كان مرتهناً بالتطورات الدولية الناجمة عن الصراعات بين القوى الاستعمارية الرأسمالية، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الداخلية للمغرب، التي أسهمت في إنجاح إستراتيجية الاحتلال. لقد مثلت معاهدة الحماية مرحلة تحول خطرة في مسيرة المغرب، بما أفرزته من تحديات استهدفت الشخصية المغربية (الوطن والذات). فكيف سيواجه المغاربة هذه التحديات؟ وبأي صيغ؟ ومن خلال أي أطر؟.

رابعاً – الحركة الوطنية المغربية وتطورها في المضمون والمنهجية:

يذكر علال الفاسي[*] في كتابه "الحركات الاستقلالية في المغرب العربي": "إن العهد الذي يفصل بين 31 مارس 1912، و16 مايو 1930 يكاد يكون عهد كفاح عسكري محض، لأن الأغلبية الساحقة من سكان المغرب أعلنت الثورة بعد توقيع الحماية. ولم يكن إخضاعها لها إلا بعد جهود جبارة، وبصفة تدريجية، ولأن نخبة الجيل الذي سبق الحماية أو عاصرها التجأت كلها إلى الجبال، تقود الثورة، وتدبر الكفاح، والذين غلبتهم القوة على أمرهم أصيبوا بدهشة العسكري المغلوب الذي لا يستطيع أي عمل بعد تجريده من السلاح، فكان لزاماً لإزالة هذه

الدهشة العامة أن ينتظر نشوء جيل جديد متشبع بروح المقاومة السلمية التي لا تعطي السلاح المقام الأول في كل معركة"[38].

مهدت هذه الرؤية المستقبلية لتطور الحركة الوطنية وبزوغ مقاومة سياسية سلمية، نهاية حرب الريف عام 1926– التي قادها الأمير محمد عبد الكريم الخطابي منذ 1920– بالركون إلى الاستسلام للعدو، حقناً للدم المغربي. وهكذا، كما يرى علال الفاسي: "إن حرب الريف مرحلة أساسية في تكوين العقلية التي ستقود النضال السلمي".

فما مرجعية هذه العقلية؟ ومن الذي سيقود النضال في هذه المرحلة؟

أحدثت حرب الريف التي تحالفت فيها فرنسا مع أسبانياللقضاء على ثورة الريف وجمهوريتها وزعيمها صدى على المستوى المحلي والإقليمي العربي والإسلامي، تمثل في النظر إلى هذه الحرب على أنها نوع من الحروب الصليبية، تشن ضد الإسلام، مما يعني بالضرورة القيام بواجب الجهاد للحفاظ على الإسلام ومكوناته. وهذا لا يتم إلا باستدعاء السلفية[*] كمرجعية نظرية وفكرية، لتأطير الحركة الوطنية للدفاع عن الهوية في أبعادها الدينية واللغوية والثقافية، فالسلفية في المغرب لم تتوقف عند حدود العودة إلى السلف الصالح والكتاب والسُّنة، لتجديد الدعوة الإسلامية[39]، بل تجاوزت ذلك لتصبح أساساً لتعبئة القدرات وتوجيه حركة النضال لمقاومة الاستعمار. وفي هذا الإطار تصدرت السلفية تفكير النخب السياسية المغربية، ووجهت حركتها الوطنية، سواء قبل العمل السياسي المهيكل المنظم أو بعده[40]، لمواجهة تحديات الاستعمار الفرنسي الذي حاول طمس الهوية وفرض الثقافات الغربية وفرنسة أبناء الوطن المغربي، فيما عرف بسياسات الاستيعاب وفرنسة النخبة[41].

وهكذا فالسلفية ، كما وردت عند علال الفاسي هي : سلفية وطنية مناضلة ، كونت الجيل الأول من رجال الحركة الوطنية المغربية ، وقدمت لهم الأساس الفكري العربي الاسلامي لتطلعاتهم النهضوية التحديثية ، ومواقفهم السياسية النضالية . كما يقول عنها أيضا : السلفية

تمتاز في علم الحضارة بالتمرد علي الحاضر و الاستنجاد بالماضي ، لاكتساب الطاقة الحرارية التي تنقل المجتمع الجامد الي السير نحو مستقبله[42].

وفق هذه النظرة اعتمدت النخب المغربية القائدة للعمل الوطني، أمثال علال الفاسي ومحمد حسن الوزاني وغيرهما، السلفية كمرجعية وعامل محفز ومنفتح للسير نحو المستقبل. وعلى هذا الأساس نظمت الحركة الوطنية نفسها، وطورت أداءها، للتصدي لاستراتيجية الاحتلال الفرنسي، التي تأسست على استهداف الأرض (مصدراً للمواد الأولية وسوقاً للاستهلاك، بكل مظاهره البشرية الزراعية والمادية)، واستهدفت معها المجتمع والمؤسسات والإنسان، من خلال المساس بالهوية بمختلف مقوماتها الدينية واللغوية والثقافية[43].

من هذا المنطلقبرز بُعد الدفاع عن الهوية لإيقاظ الوعي الوطني واستنهاض النخب القائدة للحركة الوطنية باستحضار التراث الثقافي الذي شكل وجدان المغرب، والنظر إلى المستعمر على أنه عدو كافر، حُق فيه الجهاد، وإلى الاستعمار على أنه اعتداء على الدين، ومساس بعزة الإسلام. لذا شهد عام 1926، بعد انكسار ثورة الريف[*]، ونفي قائدها الخطابي إلى جزيرة ريونيون في بحر الهند شرق أفريقيا، تجمعاً لفئة من الشباب في مدينة الرباط للعمل من أجل تحرير المغرب، وكان أبرزهم أحمد بلفريج، الذي بدأ حياته بالدراسة على أسلوب ديني تقليدي، ثم أتم دراسته فيما بعد على أسس حديثة، فدرس في جامعة القاهرة، ثم جامعة باريس.

اتخذ هؤلاء الشباب اسماً سرياً هو (العصبة المغربية). وكما كانت الرباط مدينة للمقاومة، كان لفاس ذات التقاليد الإسلامية العريقة ايضاً دور في الحركة الوطنية، وذلك عندما شكل علال الفاسي ورفاقه من الدارسين في جامعة القرويين اتحاداً وطنياً، تجلت فيه معاني الدروس التي كان يلقيها الفاسي على تلاميذه في جامعة القرويين حول مبادئ القومية ومثلها بالمحافظة على الهوية، من خلال صيانة اللغة العربية من مشاريع الفرنسة والغزو الثقافي

الغربي، من حيث إن اللغة العربية لغة الإسلام ولغة القرآن. وقد لعبت هذه الدروس دوراً رئيساً في التكوين الفكري للخلايا الأولى للعمل الوطني في المغرب.

لم يلبث هؤلاء الشباب المناضلون في الرباط وفاس أن تعاونوا في شهر أبريل سنة 1927، لتكوين هيئة موحدة، عرفت باسم العصبة المغربية، التي انطلقت منها الحركة القومية فيما بعد، ولا سيما حزب الاستقلال الذي أسسه علال الفاسي في ديسمبر 1943.أما في مراكش فقد تعاون الشباب المراكشي في كتلةالعمل المراكشي، وأصدروا أول مجلة في 1932، باسم (الكتلة المراكشية للعمل)، وكانت تصدر في باريس باسم (مجلة المغرب)، وكان يحررها أحمد بلفريج. وفي مراكش كانت تصدر باللغة العربية تحت اسم (مجلة العمل المراكشي).وفي ظل العمل الوطني تعاون علال الفاسي مع عدد من الوطنيين، وأنشأوا حزباً مستقلاً باسم حزب الشعب، اختير أحمد بلفريج أميناً له. وقد استمر نشاط الحزب إلى أن حلته فرنسا في 18 مارس 1937، في سعيها للقضاء على الحركة الوطنية، ولكنه عاد من جديد باسم (الحزب الوطني)، وأصدر جريدتين هما (الأطلسي) باللغة العربية، و(العمل الشعبي) بالفرنسية، فقبضت فرنسا على زعمائه، ونفت علال الفاسي إلى الجابون، وأحمد بلفريج إلى جزيرة كورسيكا[44].

بعد عام 1930 طرأ تطور على الحركة الوطنية المغربية؛ إذ دخلت مرحلة المقاومة السياسية والمناداة بإصلاحات ضمن دولة الاحتلال، وهو موقف لا يعني تخليها عن العنصر الثابت في حركة المقاومة وهو الهوية. وقد كانت أكثر الممارسات مساساً بالهوية المغربية هي السياسات البربرية التي طبقتها فرنسا بهدف إحداث شقاق وفرقة في المجتمع المغربي، من خلال تنفيذ سياسة (فرق تسد)، وذلك بالعمل على إبراز أوجه الاختلاف بين العنصر العربي والعنصر البربري، المكونين الرئيسين للمجتمع المغربي، واختبار مدى استعداد العنصر البربري للاندماج في المجتمع الفرنسي. فالبربر في نظر فرنسا، هم كتلة محافظة، لها تقاليدها وأعرافها وأنماط تفكيرها وعيشها، والإسلام لم يفعل فعله في إيمانها ومعتقداتها، ومن ثم فهم أقرب للقانون

الفرنسي منهم إلى قوانين الإسلام، ولهذا هم مؤهلون للدمج في المجتمع الفرنسي.في هذا الصدد يقول ليوتيLyautey المقيم العام الفرنسي في المغرب: "لقد عملت في حدود حمايتنا بالمغرب على تنويع الصيغ والأساليب، لكي تتلاءم مع كل الأوضاع بهذا البلد، متعدد العناصر. إنني لا أجهل أن مصلحتنا، في المجال الديني كما في المجال السياسي، تكمن في أن نفرق أكثر مما نوحد"[45].

لتحقيق هذه الغاية استصدرت فرنسا (الظهير البربري[*]) يوم 16 مايو 1930، الذي جاء متمماً للظهائر المرتبطة به. وقد تضمن بشكل واضح، عزل العنصر البربري عن نظيره العربي، بتحديد قوانينه وأعرافه ومؤسساته القضائية، العرفية منها والفرنسية، أي جعل هذا الظهير يحل محل الشريعة الإسلامية بالنسبة للبربر.كان الاستعمار الفرنسي يظن أن تلك هي الوسيلة الوحيدة التي تمكنه من المقاومة الفعالة لتطور الاتجاهات الوطنية، وبلورة الإقليمية البربرية في المستقبل القريب، لكن المغاربة عارضوا بقوة السياسة البربرية؛ إذ لعب الإسلام دوراً رئيساً في لحم مكونات الوحدة الوطنية المغربية، إلى جانب عامل التمسك بالأرض (الوطن، السيادة). وهذا ما يفسر فشل إستراتيجية الاحتلال الفرنسي في بث الفرقة والتمييز بين عناصر المجتمع المغربي، ومن ثم ارتد سلاح المس بالهوية ضد الاحتلال، وبقي بعد الدفاع عن الهوية العنصر الثابت والحاضر في إستراتيجية الحركة الوطنية حتى الاستقلال.خلال هذه المرحلة تعالت الأصوات المطالبة بحق المغرب في تنفيذ ما جاء في معاهدة الحماية، إذ قدم الوطنيون المذكرات والشكاوى والمطالب المحدودة، التي تتضمن حق المغرب في أن يحظى بنظام اقتصادي وتعليمي وثقافي وقضائي منسجم مع هويته، ومستجيب لمتطلبات مكونات مجتمعه ، ولم تجد كل هذه المطالب استجابة من فرنسا التي لم تكتفِ بالاعتراض على ما دعا إليه الوطنيون من الأخذ بالطرق الديمقراطية، وإنجاز الإصلاحات التي تعهدت بتنفيذها في

معاهدة الحماية سنة 1912، بل شنت حملة اعتقالات عام 1937، استهدفت رموز الحركة الوطنية: علال الفاسي وأحمد بلفريج، ونفتهما كما سبق ذكره[46].

هكذا عبرت الحركة الوطنية المغربية منذ عام 1912 مرورا بالسنوات السبع من صدور الظهير البربري في 1930وحتى اعتقال قادة الحركة في 1937، عن مرحلة برز فيها الكفاح المسلح، كما كان للنضال السلمي مكانا في حركة المقاومة من أجل الدفاع عن الهوية بكل مكوناتها، والعمل على تحقيق كثير من المكاسب في ظل دولة الاحتلال.

هوامش البحث :

(1) أفا عمر، التجارة المغربية في القرن التاسع عشر: البنيات والتحولات 1830–1912، الرباط، مكتبة دار الأمان، 2006، ص23، 24.

(2) وردت تسمية (مراكش) في أغلب المصادر العربية والأجنبية للدلالة على المغرب الأقصى، واعتبر بعض الباحثين أن تسمية "المغرب الأقصى" هي الأصح، لكون مراكش إحدى مدن المغرب، وأن المغاربة كانوا يستخدمون اسم "المغرب الأقصى" لبلادهم. انظر جمال هاشم الذويب، التطورات السياسية الداخلية في المغرب الأقصى، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2003، ص11. وتذكر زاهية قدورة أن مراكش، منذ أن استقلت في عام 1956، أصبحت تعرف بدولة المغرب، وهو اسم كان يطلق من قبل على وحدات سياسية، هي: تونس والجزائر ومراكش، وعرفت مراكش أحياناً بالمغرب الأقصى؛ إذ إنها تقع في أقصى الغرب من الوطن العربي، وبعد الاستقلال اختصرت التسمية، فأصبحت الدولة تعرف بالمغرب أو المملكة المغربية. زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، بيروت، دار النهضة العربية، 1975، ص527. وفي هذا البحث سنعتمد تسميته المغرب فقط، للاختصار، ولكون هذه التسمية هي المتداولة في الوقت الحاضر

(*) من إعلان الحماية الفرنسية على المغرب في عام 1912 حتى اعتقال قادة الحركة الوطنية في 1937 .

(3) امحمد مالكي، الحركات الوطنية و الاستعمار في المغرب العربي ، ط2 ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ، ص 84

(5)افا عمر ، مرجع سابق ، ص 36.

(6) المرجع نفسه، ص57-77

(7) عبد العظيم رمضان، الغزوة الاستعمارية للعالم العربي وحركات المقاومة، القاهرة، دار المعارف، 1985، ص161، 162.

(8) المرجع نفسه، ص162.

(9) علي سلطان، تاريخ العرب الحديث، طرابلس، منشورات مكتبة طرابلس العلمية العالمية، د ت، ص605، 606.

(10) المرجع نفسه، ص608

(*) يشير نينلإلكسندروفنا دولينا إلى أن عملية نشوء النمط الرأسمالي بدأت منذ القرن 18 ومطلع القرن 19 في أماكن متعددة من الإمبراطورية العثمانية، على الرغم من بطء إيقاعها واستمرار نمو أشكال الرأسمالية للاقتصاد، بعد توقيع معاهدة تجارية بينها وبين إنجلترا (1838)، تتيح لإنجلترا الحصول على أرباح طائلة. ما يعد بداية مرحلة جديدة لوقوع الإمبراطورية العثمانية تحت ضغط الرأسمالية الأوروبية الاقتصادي. وفي الوقت نفسه كانت المعاهدة تمثل أول خطوة في الإصلاحات المتتابعة التي دخلت التاريخ العثماني تحت اسم التنظيمات.انظر نينلإلكسندروفنادولينا، الإمبراطورية العثمانية وعلاقتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، ترجمة: أنور محمد إبراهيم، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012، ص95، 96.أما بخصوص الإصلاحات أو التنظيمات

الخيرية ،انظر علي سلطان، تاريخ الدولة العثمانية، طرابلس، منشورات مكتبة طرابلس العلمية العالمية، د ت، ص ص292- 299.

(11) حول المسألة الشرقية أو أزمة البلقان ودور الدول الكبرى فيها انظر: عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة، 1815-1960، بيروت، دار النهضة العربية، 1974، ص47-48

(12) امحمد مالكي، مرجع سابق، ص100.

(*) شهد المغرب محاولات إصلاحية قبل ذلك في عهد كل من السلطان محمد بن عبد الله [1757-1790] والسلطان سليمان [1792-1822] وبعدهما عبد الرحمن [1822-1859] ومحمد الرابع [1859-1873]. انظر علي سلطان، تاريخ العرب الحديث، ص600-618.

(13) المرجع نفسه، ص614-616.

(14) المرجع نفسه، ص618-819.

(15) المرجع نفسه، ص618.

(16) أفا عمر، مرجع سابق، ص34.

(17) امحمد مالكي، مرجع سابق، ص102.

(18) علي سلطان، تاريخ العرب الحديث ، مرجع سابق ، ص608، 609.

(19) المرجع نفسه، ص609، 610.

(*) المقصود بالقطيعة الرسائل التي وجهها السلطان عبد الرحمن إلى عماله، يبرر فيها طرد أو إخراج الأمير عبد القادر من الأراضي المغربية، لما في بقائه من إثارة للفتنة.بخصوص ذلك راجع امحمد مالكي، مرجع سابق، ص91.

(20) امحمد مالكي، مرجع ساب(ق، ص91.

(21) أفا عمر، مرجع سابق، ص33، 34.

(22) علي سلطان، تاريخ العرب الحديث، مرجع سابق، ص613.

(23) عبد العظيم رمضان، مرجع سابق، ص162.

(24) محمد خير فارس، المسألة المغربية 1900-1912، ط2، بيروت، 1980، ص76، 77.

(*) للمزيد عن حرب تطوان انظر: جمال هاشم الذويب، مرجع سابق، ص40، 42، 43.

(25) علي سلطان، مرجع سابق، ص616-617.

(26) المرجع نفسه، ص621-622.

(27) امحمد مالكي، مرجع سابق، ص24.

(28) المرجع نفسه، ص155.

(29) أفا عمر، مرجع سابق،

(30) علي سلطان ، تاريخ العرب الحديث ، مرجع سابق ،ص ص 622- 625

(31) جمال هاشم الذويب، مرجع سابق، ص143

(31) المرجع نفسه، ص145.

(*) تتلخص انتفاضة فاس عام1911 ضد السياسة المتخاذلة للسلطان عبد الحفيظ على المستويين المحلي والخارجي، وانصياعه المطلق للإرادة الفرنسية، واستخدام القوة في قمع حركات المعارضة، وتوزيع المناصب الحكومية على الأسر الإقطاعية، وعدم معالجة الوضع الاقتصادي المتدهور، إضافة إلى استمرار الاحتلال الفرنسي في بسط سيطرته على المناطق المغربية.

(33) المرجع نفسه، ص175، 236.

(34) امحمد مالكي، مرجع سابق، هامش ص93.

(35) عبد الحميد البطريق، مرجع سابق، ص149.

(36) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(37) امحمد مالكي، مرجع سابق، ص130، 131.

(*) كان علال الفاسي زعيما وطنيا وقائدا حزبيا ومناضلا سياسيا وعالما مجتهدا وفقيها أصوليا، للمزيد عن علال الفاسي أنظر : صلاح العقاد ، المغرب العربي من الاستعمار الفرنسي الي التحرر القومي ، ج2 ، دار الطباعة الحديثة ،د ت ، ص ص 154- 161 .

(38) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، طنجة، دار الطباعة المغربية، 1948، ص127.

(*) السلفية ، هي حركة تمتد في اصولها الى الحركة الوهابية التي نشأت في الحجاز في النصف الثاني من القرن الثامن عشر والنصف الاول من القرن التاسع عشر ، وهى تدعو الى تطهير الدين من الخرافات التي الصقت به والعودة الى السلف الصالح وروح السُنه المطهرة بغرض تربية الشخصية الإسلامية على المبادئ التي جاء بها الاسلام بصفته المتكفل بصلاح الامه . لذلك عندما تعرض المغرب للهجمة الاستعمارية على يد فرنسا واسبانيا نظر اليها على انها صراع بين المسيحية والاسلام واعتداء على الدين وان الاخر الأجنبي عدو كافر لذا وجب الجهاد للدفاع عن عزة الاسلام انظر : علال الفاسي ، الحركات الاستقلالية ، مصدر سابق ، ص 135 ايضاً امحمدمالكى ، مرجع سابق ،ص ص 217-222.

(*) للمزيد حول الخطابي أنظر : خيرالدين الزركلي ، الأعلام ،قاموس التراجم لأشهر النساء والرجال من العرب والمستعربين و المستشرقين ،ط14 ،مج 6 ،ج 6 ، بيروت ، دار العلم للملايين ،1999 ،ص ،217

(39) عبد الله عبد الرازق إبراهيم، دور زعيم التيجانية في مقاومة الاستعمار الأوروبي في غرب قارة أفريقيا، مجلة الجامعة الأسمرية، ع6، س3، ليبيا-زليتن، 2006، ص233.

(40) امحمد مالكي، مرجع سابق، ص322.

(41) عبد الله عبد الرازق إبراهيم، مرجع سابق، ص233، 234.

(42) علال الفاسى ، الحركات لاستقلالية ، مصدر سابق ، ص 135.

(43) امحمد مالكي، مرجع سابق، ص133، 134.

(44) صلاح العقاد، مرجع سابق، 154-161. انظر أيضاً: زاهية قدورة، مرجع سابق، ص552-533.

(45) امحمد مالكي، مرجع سابق، ص194، 195.

(*) الظهير البربري قانون يؤصل تقاليد البربر وعاداتهم، ويحاول أن يحل محل الشريعة الإسلامية. الظهائر الأخرى صدرت بتواريخ: 1914/9/11 ، 1922/5، 1923/1، 1923/6. وكانت كلها لدعم أسس السياسة البربرية والقضاء على الهوية المغربية في التعليم واللغة والقضاء.

انظر زاهية قدورة، مرجع سابق، ص549، وأيضاً امحمد مالكي، مرجع سابق، ص196-197.

(46) المرجع نفسه، ص195.